اجتباه الله بالسعادة العظمى والحظ الاسنى الحامد
لله الفايز بانعم الله مناب اهل العلم والتقى ومآب الارباب
الفضل والنهى القاضي يومئذ بالعساكر للنضوع
بانا طولي مولانا محمد افندي ابن حايز ذوارز العوارف
ناشر صحائف الفواضل والعواطف سلطان العلماء
الاعلام مميز مراتب الفضلاء في الانام قطب دايرة
الفضل في الزمان سعيد الافاق في
الاوان مربي السالكين في سلك الصدق و
اليقين مولانا سعد الملة والدنيا والدين اطال
الله بقاه وجعل اخراه خيرا من اولاه اللهم كما جعلت
بابه الاعلى مطلعا لانوار السعادة الازلية فابقه بادام
دولته والتوفيق للفوز بالحظ السرمدية ويرحم الله عبدا قال
امينا قال الله سبحانه وتع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا

اعلم ان المشهور ان كلمة لو موضوعة لتعليق
حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه
فيفهم انتفائهما معا مع سببية انتفاء الاول
لانتفاء الثاني لان ما كان حصوله مقدرا في
الماضي كان منتفيا فيه فيلزم من اجل انتفائه انتفاء
ما علق به ايضا اذ الاصل فيما علق على شئ ان لا
يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز
القصر في السفر عند عدم الخوف في قوله تعالى
فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
ان خفتم فاذا قلت لو جئتني لاكرمتك فقد
علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر
فيه فيلزم انتفاءهما معا وكون انتفاء المجيء سببا
لانتفاء الاكرام في الواقع عند المتكلم في الواقع من

غير استدلال وكان ترائي هنا يؤيد ما ذكرته النحاة
ان كلمة لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فيكون
لنفيها مع تعليل الثاني بالاول وما ذكره السكاكي
من ان لو لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل
القطع كقولك لو جيتني لاكرمتك معلقا
لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك و
استعمال لو لهذا المعنى هو الكثير المتعارف
بين الجمهور ولها استعمال آخر في اللغة على قلة
وهو ان يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول
مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كما يقال لو كان زيد في البلد لزارنا ومنه
قوله تعالى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ
لَفَسَدَتَا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد

لتعدد

لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم
من ذلك انتفاء التعدد والظاهر انه من هذا
الاستعمال ذهب ابن الحاجب الى ان لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور
حيث اعترض عليه بان الاول سبب والثاني
مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز
ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس
للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء
المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب
انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى
لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا انما
هو ليستدل بامتناع الفساد على امتناع الآلهة
دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء التعدد انتفاء الفساد لجواز ان يفعله

الله لسبب آخر فلا يلزم من انتفاء المعلول انتفاء
لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولم يرد انه ليس
معنى قولهم لولا امتناع الثاني لامتناع الاول
انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني
حتى يرد عليه ان انتفاء السبب لا يدل على
انتفاء المسبب بل معناه انما للدلالة على ان
انتفاء الثاني في الواقع انما هو لسبب انتفاء الاول
معنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية
انما هو لسبب انتفاء المشيئة فعندهم يستعمل
للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الواقع
هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان
علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا
لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك

عمر

عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان
وجوده سبب دليل على ان عمر رضي الله عنه لم يهلك
ولم يلتفت ايضا الى ان المعنى الذي ذكر معنى
يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم
المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول واستعمال
اهل اللغة ذلك قليل وان الاستعمال الكثير
المشهور فيه بيان سببية احد انتفائين معلوم من
للاخر بحسب الواقع من غير تعرض لاستدلال ومع
هذا ما ذكره ابن الحاجب في تخطئة المعنى المشهور
من ان السبب انما يتم لو لم يكن الشرط عندهم
اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة
النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مالا
لحججت وغيرهما نحو لو كان النهار موجودا

انها عينه بناء على المشهور وان العلة التامة
لا يجب تقدمها على المعلول فلا مانع من ان
يكون عينه كما ان مجموع الواجب والمعلول
الاول مثلا علته التامة عين المجموع لا يقال
ليس ههنا مجموع موجود بل الموجود ههنا
هو هنا لواحد وذاك الواحد من غير ان يتحقق
شئ هو المجموع لانا نقول وجود المجموع اعني
معروض المجموعية بدون العارض بديهي
فان انتفاء المتعدد انما يكون بانتفاء واحد
من احاده والاحاد بالاسر ههنا موجود ولذلك
يقرر في موضعه انه يمكن ان يصدر من الواجب
شئ وعن المعلول الاول شئ وعن مجموعهما ثالث
حتى يكون في الثانية والثالثة شيئان في

در ص

واحد وهكذا كما قرروه في صدور الكثير عن
الواحد الحقيقي بدون الاستعانة بالاعتبارات
التي يشتمل عليها المعلول الاول كما هو المشهور فلو لم
يكن سوي كل واحد منهما شيئا لم يجز ان يصدر
عن الواجب ومعلوله شئ ثالث وهذا الدليل لسند
بعض الي المغالطة وظني ان التشبيه غلط اذ هنا
الدليل مبني على عدة مقدمات صادقة الاولان المجموع
بالمعنى المذكور موجود كما مر الثاني انه ممكن
وذلك ظاهر لافتقاره الى كل واحد من الاحاد
الثالث ان كل ممكن يحتاج الى علة مستقلة
مؤثرة وذلك ايضا بين لا يقبل المنع الرابع
انه لا شئ من المجموع ولا كل واحد بمؤثر مستقل
فلا يكون له علة مستقلة وذلك ايضا بين

انتهى كلامه

اذ ليس هناك شئ آخر يصلح لكونه علة مستقلة و
منهم من يقول المتعدد يوجد تارة مجملا واخرى
مفصلا وهو باعتبار الثاني علة له بالاعتبار
الاول وان نقل الكلام الى كونه موجودا باعتبار
الثاني فهو ههنا الاعتبار اثنان كل واحد منهما
واجب لذاته وليس هناك ممكن اذ الموجود ههنا
الاعتبار هنا الواجب وذلك الواجب وكل
منهما مستغن عن العلة اقول قد عرفت ان
الاجمال والتفصيل انما يوجبان التغاير في
الملاحظة لا في الملحوظ فالموجود في الخارج في
صورة الاجمال والتفصيل امر واحد فلا يجوز
كون احدهما علة للاخر بحسب الوجود الخارجي
ولو جاز ذلك لجاز ان يقال علة مجموع

الممكنات

الممكنات من حيث الاجمال نفس ذلك المجموع
من حيث التفصيل ولا يثبت احتياج الممكنات
المتسلسة الى علة فاعليه مستقلة اخرى
وقد اطبق العلماء على خلافه وانما جاز كون
اجزاء الحد مفصلا علة لها مجملا لان المجمل
والمفصل مختلفان في الوجود الذهني فيجوز
كون احدهما علة للاخر في هذا الوجود
بل نقول الموجود في هذه الصورة ايضا
مثلا فان اريد كونها علة كون كل من منهما
كذلك فهو بين البطلان وان اريد ذلك
الكل المجموعي كان الشئ علة لنفسه سواء
اريد بالكل المجموعي هما معا مجملا او مفصلا
واعتبر ذلك في العشر فان نفس الاحاد

البالغة هنا المبلغ وليس هناك الاكل
واحد من الاحاد وما صدق عليه العشرة
اعني الكل المجموعي فليس في الواقع الاكل
واحد واحد والمجموع ولا يصلح شيء
منهما للعلية المستقلة للمجموع اما الاول
فلاحتياج المعلول الى غير واما الثاني
فلانه عينه ومنهم من منع احتياج هذا
المجموع الى فاعل مستقل تخصيصا للمقدمة
القائلة بان كل ممكن محتاج الى فاعل مستقل
بما اذا لم يكن ذلك الممكن مركبا من الواجبين و
هو تخصيص في المقدمة الضرورية
من غير مستند